

تصريحات السيسي حول الإرهاب وسياسة مصر العربية

■ **حميدي العبدالله**

حذّر الرئيس المصري القوى العالمية من أنّ «الإسلاميين المتشددين يدمرون الشرق الأوسط»، وأكد أنّ المتشددين «لطالما مثلوا تحدياً للدول العربية المتحالفة مع الغرب، ونحن نواجه منشعبين ينشطون في سيناء» مضيفاً «إنّ ما تفعله داعش في العراق كان ممكناً إذ يحدث في مصر لو أنّ ثورة 30 حزيران تأخرت شهرين أو ثلاثة».

المهم في المواقف التي أطلقها السيسي يتركز في ثلاث مسائل :

التي : «الإسلاميون المتشددون يدمرون الشرق الأوسط»، فهذه الجماعات هي التي تدمر استقرار سورية والعراق وتونس وليبيا، وكانت قوضت استقرار الجزائر عشر سنوات مطلع عقد التسعينات. الثانية أنّ خطر هذه الجماعات لا يقتصر على الدول التي استهدفتها الإرهاب حتى الآن، بل إن الدول العربية «متحالفة مع الغرب» مهددة هي الأخرى، ما يعني أنّ الدول المتحالفة مع الغرب التي تدعع هذه الجماعات المتشددة بالمال والسلاح وتوفر لها الغطاء الإعلامي والسياسي تلعب بالناز وتعمد سياسات سوف تردّ عليها.

الثالثة : وصفه ما يحصل في العراق بأنه عمل هدام وليس «ثورة» أو «انفقاضة شعبية» كما صوّرت كل من السعودية وقطر وتركيا ما جرى في العراق، ولم يرد ذكر التهميش في وصف السيسي حوادث العراق.

خاطب السيسي الجميع في ضوء هذه الحقائق محدّراً «انتبهوا لما يحدث في المنطقة، في المنطقة يتم تدميرها الآن وبمنتهى الوضوح، وهذا أمر لا يمكن أن نسمح به»، لذا يلرح السؤال كيف يمكن لمصر أن تلعب دورا على المستوى العربي ومستوى المنطقة بضع حدًا لعبت الجماعات المتشددة في استقرار هذه المنطقة؟

إن ذلك لن يتحقق بالتاكيد من خلال التعاون والتحالف، وحتى الصمت على سياسات الحكومات العربية والإقليمية التي تدعم الجماعات المتشدّنة وتوفر لها الغطاء وتلمس الأعداء لتقوم به من أعمال تخريبية، كما لا يمكن أن يتحقق من خلال سياسات انتقائية مثل السياسة التي تعتمدها السعودية إذ تحارب هذه الجماعات في مصر وتدعمها في سورية والعراق ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك تعاون واضح وصريح وقوي بين مصر والدول العربية ودول المنطقة المستهدفة من قبل الجماعات المتشدّنة.

هذا يعني أنّ مصر معنيّة، إذا أرادت تطبيق ما جاء في خطاب السيسي، بالعمل على محوريين : المحور الأول، بذل كل جهد مستطاع لإقناع السعودية بمراجعة سياستها الحالية، خاصة في سورية والعراق، والقوف بحزم ضدّ تركيا وقطر وأي دولة غربية تدعم صراحة أو ضمنًا ما تقوم به هذه الجماعات المتشددة حتى لو كانت هذه الدولة بحجم الولايات المتحدة.

المحور الثاني، البدء بالتعاون وتنسيق صريح ووثيق وعلمي مع الحكومتين السورية والعراقية لمكافحة التنظيمات المتشددة ودمرها ومنعها من تحويل هذين البلدين إلى قاعدة لتصدير الأعمال الإرهابية إلى مناطق جديدة وتعريض الاستقرار للخطر.

تغيير نائب وزير الدفاع السعودي يعمق أزمة القيادة في المملكة

■ **معهد واشنطن – سايمون هندرسون***

لم يرد أي إعلان فوري في المملكة العربية السعودية، وهذا أمر غير عادي، حول استبدال الأمير خالد بعد إغائه من منصب نائب وزير الدفاع نهاية الأسبوع الفائت. ولكن وتيرة التغييرات، وخاصة حينما تتضاعف المخاوف الأمنية بسبب التآثر الواسع

لجماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» □«داعش»O في العراق – التي قوّضت اسمها أخيراً إلى «الدولة الإسلامية» مع إعلانها الخلافة – تشير إلى وجود إدارة مختلّة ومن المرجح أن يكون ذلك مقلقا للشعب السعودي وحلفاء المملكة أيضا.
رغم أن الأمر الملكي صدر عن العامل السعودي الملك عبد الله، إلا أنّ الخطوة اتخذت بناءً على طلب من ولي العهد الأمير سلمان الذي يشغل أيضا منصب وزير الدفاع. ولم يُعط أي سبب لذلك، إنما استزاد التكهّنات حول الصحة العقلية للأمير سلمان البالغ من العمر ثمانية وسبعين عاما، والذي يتردّد على نطاق واسع أنه يعاني شكلا من أشكال الاعتلال الذهني. وفي وقت سابق من هذا العام، استحدث الملك عبد الله مناصبا جديدا هو نائب ولي العهد، والشخص الذي سيستغله سيجل محل الأمير سلمان في مكان وقاته أو عجزه عن القيام بأعماله. ويشغل هذا المنصب الأمير مقرن، الأخ غير الشقيق والأصغر سنا من كلا الرجلين، وكان تلقى الميابة وليا لولي العهد ونال تأييد غالبية كبيرة من أعضاء هيئة البيعة. ويشغل الأمير مقرن بالفعل منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء، إلا أنه لم يترأس الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء إلا مرة واحدة حتى الآن. ويتمسك الأمير سلمان بهذا المنصب بصورة متزمتة، ويشغل أيضا منصب نائب رئيس الوزراء إلى جانب منصبه كوزير للدفاع (ما زال الملك رئيسا للوزراء لكن نادرا ما يترأس المجلس هذه الأيام).

رغم سنّ الملك عبد الله المتقدمة، فهو في الواحدة والتسعين من عمره ويعيل بسهولة إلى التبّع وهذا أمر متوقّع لشخص في هذا السن، يستمرّ العامل السعودي في التركيز على القضايا الأمنية في المملكة، إذ جلس مع وزير الخارجية الأميركي الزائر جون كيري ثلاث ساعات ونصف ساعة في 27 حزيران، بحسب التقارير. كما أن واشنطن والرياض على خلاف حول كيفية التعامل مع الأزمة العراقية، فالعاهل السعودي مصمم على عدم السماح لأيّ زدياد في نفوذ إيران في بغداد، لكنك لا يتخوف من تنازل الولايات المتحدة لإيران من خلال منح هذه الأخيرة دورا سياسيا أو عسكريا. حصل لقاء عبدالله – كيري بعد يوم من اجتماع «مجلس الأمن الوطني» السعودي الذي نادرا ما يُعلن عنه، وأمر العاهل السعودي خلاله «باتخاذ الإجراءات اللازمة لكافة لحماية الأمن القومي وأراضيه بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار للشعب السعودي». صيغة بدت غامضة في تحديد التهديدات التي تواجه المملكة. والمعنى الضمني لذلك هو التنظيم السني المسلم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، رغم شعور الملك عبد الله بالقلق أيضا حيال دعم إيران لإخوتها في الدين من المسلمين الشيعة في العراق والبحرين وفي المنطقة الشرقية من المملكة نفسها أيضا. وفي رسالة قُرئت ثابته عنه في بداية صنوم رمضان في 28 حزيران الفائت، بدأ أن الملك أكثر وضوحا في شأن تنظيم «داعش» قائلا: «لن نسمح لشرذمة من الإرهابيين اتخدوا من الدين لباسا يوارى مصالحهم الشخصية ليرعبوا المسلمين الأمتين أو أن يمسوا وطننا أو أحد أبنائه أو المقيمين الأمتين فيه». وكان اجتماع «مجلس الأمن الوطني» السعودي الهما أيضا إذ يمثل قاعدة القوة المتبقية للقطب العامة للقطب السعودي السابق في الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان، الذي أعفي من منصبه كرئيس للاستخبارات في نيسان الفائت، لأسبب عدم قدرته على العمل مع واشنطن في دعم المقاتلين المناهضين للإيديولوجية السنية. وبدا كأن بندر اخفتي في غياب النسيان حتى أعلن أنه كان أحد المشاركين في اجتماع القمة القصير بل الممهم على ما يبدو بين الملك عبد الله والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي عُقد في المقصورة الصغيرة في الطبة التي منطارة العاهل السعودي من طران «بوينغ 747» خلال توقفها في مطار القاهرة.

قد يصبح «مجلس الأمن الوطني» السعودي الهيئة الأهم في عملية صنع القرار في الرياض، في حين أن الاستخبارات السعودية، المعروفة باسم «رئاسة الاستخبارات العامة»، تلعب دورا أقل تأثيرا. واستبدل بندر في «رئاسة الاستخبارات العامة» بمسؤول من غير أبناء العائلة المالكة، ذي خلفية في الدفاع المدني. ومنذ تركه منصبه، تم التحلي عن حطة طموحة لتحويل جهاز الاستخبارات وإجراءات العمل السارية فيه، مع إعادة تعيين الموظفين الرئيسيين في وظائف أخرى.

* **زميل بيكر ومدبر برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن**

البنء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية

أميركا في ذكرى الاستقلال؛ مكابرة... ارتباك... وتصدّع في بني مؤسسات الدولة

في ذكرى احتفال الولايات المتحدة باستقلالها» عن أصولها الإمبراطورية وزهوها بنص دستوري يعطي مواطنيها الحق في إسقاط الحكومة التي تنتهك حرياتهم، برزت حديثًا مؤشرات تدل على تصدّع آليات الحكم والأجهزة المتعددة وتوارث التوازنات المستقرّة التي انتعشت مع تنامي مشاعر جماعية ضدّ استغلال الحكومة نفوذها للحد من الحريات المدنية المصنونة بدلًا من تعزيزها وحمايتها. مؤشرات استطلاعات الرأي، التي ابتكرتها القوى النافذة في السلطة لتشريع نتائجها في الوقت المناسب لخدمة مصالحها، تشير أخيرا بوتيرة ثابتة الى حالة الإحباط العامة من القيادة والمؤسسات السياسية، وانحراف مؤسسة المحكمة العليا عن رسالتها، في الانتصار لأولوية النصوص الدستورية على الممارسات المخلّة بالتوازن والاصطفاف الى جانب فريق ضدّ آخر، ما استدعى قوى كبيرة وفئات المؤسسة الرئاسية مثلًا له منذ سبعين عاما.

يستعرض قسم التحليل آليات النظام الأميركي وركائزُه القائمّة على مبدأ الفصل بين السلطات وإرساء توازن بين أحجام نفوذها؛ وتوصيف للتداعيات التي تهدّد لحمّة النسيج الاجتماعي.

العراق

أعرب معهد الدراسات الحربية عن اعتقاده بأنّ تنظيم «داعش» يضيئ في استكمال استعداداته للانقضاض على بغداد، لا سيما أنه يمتلك قوة هائلة، فضلا عن يسر التنبُّؤ بخطواته المقبلة بعد كشفه عن عناصر أساسية من استراتيجيته... ولم يبلغ أوج إنجازاته في العراق بعد.، ويضيف أنّ الهدف المُقبل المرجح ل«داعش» سينصبّ على ممرّ الحدودية – الرمادي» للانقضاض على مقارات الحكومة المركزية في بغداد.

يلقى مركز السياسة الأمنية مسؤولية الفشل الأميركي في العراق على كاهل «السياسة وصناعتها وليس على الأجهزة الاستخبارية... لا سيما أن سيلاغيا من العوزلة تمّت تداولها في الوسائل الإعلامية السنة الفائتة تشير الى انفجار وشيك للحرب الطائفية في العراق وتنامي قوة «داعش» في كل من العراق وسورية». ويرى أنه كان يتعيّن على إدارة الرئيس أوباما الاعطاء بسيطرة «داعش» على مدينة الفلوجة ومناطق أخرى في محافظة الأنبار «اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتعديل سياسات العراقية...». ويذكر المركز بشهادة مدير وكالة الاستخبارات العسكرية، مايكل فلين، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، شباط 2014، محدرا من «سعي «داعش» الى السيطرة على أراض في العراق وسورية جنبا إلى جنب مع احتفاظها بعدد من الملاذات الأمنة لنشاطاتها داخل سورية». تصاعد وتيرة تصريحات قادة إقليم الحكم الذاتي في كردستان العراق كان محط اهتمام معهد هدسون، موعربا عن اعتقاده أنّ «التحدي الأكبر يكمن في القدرة على ترسيم الحدود التي لا تمّت بصلة قوية لحق تقرير المصير أو حتى الثروة المائية، بل الى التحولات الجيوستراتيجية وتوضّع دول أكبر وأشدّ قوة». ويضيف أنه في هذا الجانب «تفرد «إسرائيل» عن غيرها من اللاعبين الإقليميين والدوليين، وفي مقدمها تركيا وإيران والولايات المتحدة، بما تتلاقح الرغبة في ترويع (انفصال) استقلال كردستان».

بينما يوضّح معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى أنّ «تركيا تبدي استعدادها لرؤية دولة كردية على حدودها وظيفتها تشكيل منطقة عازلة... وشكل اندفاع «داعش» السريع ضغطا مضاعفا على تركيا لتراجع علاقاتها مع آكراد العراق وما يتطرّقه ذلك من تراجع تركيا عن بعض الخطوط الحمراء التي رسمتها سابقا وعدم تجاوز الأكراد لها...»، مضيفا أنه لدى إقدام إقليم كردستان على إعلان استقلاله «ستكون أبقرة في الصف الاول لاستغلاله والاعتراض به...». وابتات التحولات تشير بوضوح الى أنّ «داعش» تشكل خطرا داهما أوسع على تركيا مقارنة بإعلان آكراد العراق الاستقلال».

إيران

ناشد معهد كارنيغي دول الاتحاد الأوروبي إجراء مراجعة لمواقفه من إيران «التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، وخارج نطاق سبل التعاون الزمّة بين فريقيهما للتفاوض... لا سيما أنّ دور دول الاتحاد الحيال الإيراني لا يعطى حقه

من قبل الشعب الأميركي في حين يدخل عامل الكونغرس ليمارس دورا حاسما في عدد من قرارات المقاطعة الأميركية... وتسخير نفوذه الجماعي لضمان الحصول على موافقة أميركية لتخفيف العقوبات لدى التوصل الى اتفاق شامل (مع إيران) أو ابتداء مسار جماعي جديد نحو إيران في حال فشل المفاوضات الجارية معها».

مستقبل حلف الناتو

في تقويم نادر، طالب معهد كارنيغي دول حلف الناتو «مراجعة أولويات» الاستراتيجية على ضوء ما أقرّته الأزمة الأوكرانية التي أثبتت أنّ «الحلف لم يوفر مبرّرات كافية لاستمرارية وجوده... على العكس فإنّ التباينات الواضحة في مواقف أعضاءالحلف حول خطورة تهديد روسيا قد تدفع بدول الحلف الى مزيد من التباعد، كما أثبتت بولندا خيبة أملها (وشكوكها) في استمرار تماسك الحلف». وحذر من تحوّل الحلف الى «صندوق حافظ للأدوات والمعدات يستخدم لمصلحة تحالف الراغبين تمّ ازداؤ، ولن يستطيع الحفاظ على ديمومة تماسكه... إلا باستعادة أعضائه مفهوم مشترك لطبيعة التحديات والخطار». ومما دلت عليه الأزمة الأوكرانية«تسليطها الضوء على ما ينبغي لأعضاء الحلف القيام به على وجه السرعة».

التحليل

يشبّه الفرد الأميركي منذ نعومة أظفاره متشبعاَ بتمودجية واستثنائية نظام بلاده السياسي، ويبحّ به في اتجاه أنه النظام الأمثل والأفضل في العالم، مرجعيته نصوص الدستور وفصل السلطات في ما بينها. من ناحية، وبينها وبين السلطة الدينية من ناحية ثنائية، لما يتميّز عن نظام أسلافه في الإمبراطورية البريطانية؛ واحتكاره المزايا والخصوصيات والتحكّم في مقدرات الشعوب البشرية.

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية

أميركا في ذكرى الاستقلال؛ مكابرة... ارتباك... وتصدّع في بني مؤسسات الدولة

الولايات المحلية من تمركز السلطات الحقيقية في يد الحكومة الفيدرالية، إلى أنّ تمّ التوصل الى وضع بعض الكوابع القانونية في النص، وبمجموعها أرست أرضية التورات وتعارض الصلاحيات التي نشهدها راهنا بين السلطات المركزية والمحلية. بين تلك الكوابع أضيف بند على الدستور يقر بسيادة المواطنين/المحكومين مقارنة بالصيغ السابقة التي أرست مبدأ السيادة لسلطات الولايات المحلية، عزّزتها فقرة افتتاحية الدستور التي تنص على «نحن أفراد الشعب الأميركي ...» أثارت جدالا في مراكز القوى إذ اعتبرت بأنها تقوِض نطاق نفوذها. للدلالة قال أحد «الأباء المؤسسين» باتريك هنري، تندرأ بتلك الافتتاحية: «ماذا تعني 'نحن الشعب' في الديباجة؟ الصيغة التي نحن في صدها هي اتحاد كونفدرالي بين الولايات». وشاطره الرئيس المقبل للبلاد، صموئيل آدمز، الرأي قائلا: «أجد نفسي أمام عثرة منذ البداية. نحن عبارة عن اتحاد كونفدرالي بين ولايات».

بناء على ذلك، أرست قواعد النظام السياسي على أركان توافقية بين سلطات توزعت على هيئات عدة على خلفية الاعتقاد السائد أنّك بأنها الصيغة الأمثل لحماية حقوق الشعب والولايات، مع الأخذ في الاعتبار أنّه لا يشكل صيغة كفوءة وفاعلة لنظام الحكم، بل يحجم نفوذ السلطات المركزية من مراكمة سلطات أخرى.

نظرا إلى صيغة التوازنات المنشودة بين السلطات المختلفة نجد الآتي:

الحكومة الفيدرالية تستمدّ سلطاتها من الدستور الرئيس يطبق القوانين الناظمة ويمارس السياسة الخارجية الى جانب موقعه كقائد أعلى للقوات المسلحة؛

مجلس النواب يتحكّم في إقرار الموازنات ومنوط به التقدم بموازنة مقترحة وفرض الضرائب؛ مجلس الشيوخ الذي يعدّ الممثل الاول للولايات أضحى يمارس دوره كمجلس تشريعي أعلى، تتضمن صلاحياته إقرار القوانين والمصادقة عليها؛

الحكومة العليا تقتصر وظيفتها على إضفاء التفسير الدستوري على القرارات والإجراءات والتيقن من امتثالها لنصوصه.

سلطة الولايات المحلية وصلاحيات الشعب

تشمل الصلاحيات الفردية ممارسة حقّ الانتخابات لاختيار ممثلهم في مستويات الحكم المختلفة؛ قوياَ ومحلياَ ومناطقياَ، ورد ذكرها نصا صريحاَ في الدستور وإعلان حقوق المواطنين (مواد التعديل الدستورية I إلى 10)، تشمل حريات العبادة والتجهر والتعبير واقتناء الأسلحة، وتحزّم إيواء الجنود (الهاربين)، إبان زمن السلم، والحصانة ضدّ التفتيش الشخصي، وحقوق المتهمين لإجراءات محاكمة عادلة بحضور وكيل قانوني ومحاكمة أمام هيئة محلفين، وحظر العقوبات المفرطة، والإقرار بأن الصلاحيات الأخرى كافة غير المنصوص عليها لمصلحة الحكومة الفيدرالية أو مجالس الولايات المحلية في ملك الشعب.

تجدر الإشارة إلى أنّ في إعلان الاستقلال ونصوص الدستور الأميركي إقراراَ بأنّ «السيادة هي في يد الشعب في نهاية المطاف، وبأنّ الحكومات تستمد سلطاتها من موافقة المحكومين. وإنما نجد نظام الحكم مهذّبا الغايات المقصودة من حقّ الشعب النهوض لتغييره أو إلزاحته وتصويب حكومة جديدة».

أعيدت المصادقة على هذا النص من قبل المحكمة العليا عام 2008 أثناء البتّ في قضية مرفوعة ضدّ السلطات المحلية في واشنطن العاصمة، إذ اكتدت العليا على «حقّ الشعب اقتناء السلاح كأحد عناصر الدستور المهمة بحكمّ أنه أوفر قدرة لمقاومة الاستبداد». نظرياَ، توفر النصوص الحقوقية للشعب الأميركي التمتع بصلاحيات غير متوافرة في عدد من الدول والنظم الأخرى، ويتم استحداث النص وإدخاله في الخطاب اليومي كوسيلة تذكر الأميركيين ب«تفوق» نظامهم السياسي ودلالة على فشل المساعي المتتالية للهيئات الحكومية للحدّ وابتعادها عما أضحي ملموساَ لديه من انتصاح الشرخ الأميركيين.

في هذا السياق، تدبغي الإشارة السعي الحكومة المركزية، خاصة السلطة التنفيذية ممثلة بالريئاسة، بثبات وإصرار على تركيز السلطات في يدها، ومضت قدماَ من دون استشارة السلطة التشريعية، بل حاولت الاستيلاء على صلاحيات تخصّ الحكومات المحلية حصراَ، الى جانب جهودها لتقييد مجال الحريات العامة. ما أثار غضب قواعد شعبية متعددة.

أوباما في مواجهة المحكمة العليا

تلجّ السلطات التنفيذية المركزية والمحلية في الولايات، إلى الاحتكام إلى المحكة العليا للبتّ في مسألة استقواء السلطة المركزية وتعديدها على صلاحيات الآخرين، اتساقاَ مع نصوص الدستور المركزي. يشار إلى أنّ تسليم الحزب الديمقراطي بسطوة اليمين وأقطابه من المحافظين الجدد على السلطة التشريعية، إبان فترة الرئيس جورج بوش الابن بشكل خاص، أدخل معادلة التوازن المرحوجة الأولى لحقّاً إلى إحداث المحكمة العليا عدداَ من القوانين بعيدة المدى المناهضة للرئيس أوباما وحزبه، رغم دعمه وترشيحه قاضيين من أعضائها خلال ولايته الرئاسية. ومنذ مطلع عام 2009 تعرضت إدارة الرئيس أوباما الى ما لا يقل عن عشرين قرار هزيمة على أيدي المحكمة العليا، وفقاَ لما ذكره السيناتور عن تيار حزب الشاي، تيد كروز. ويقول كروز: «إنّ صفاي خسارة الرئيس أوباما من معول قرارات العليا بالإجماع هو وضعف معتاد تقريباَ لما تكبده سلفه الرئيس بوش وما يعادل 25 في المئة مما لحق بالرئيس الأسبق بيل كلينتون».

امتداداَ لهذا السياق، أصدرت المحكمة العليا قراراَ بالإجماع، 9 مقابل 0، اعتبرت أنّ الرئيس أوباما تجاوز حدود صلاحياته الدستورية لدى لجوئه إلى الصيغة نحو عقد من الزمن بين 1779 و 1788. عقب اكتشاف مواطن ضعف بنويوية في تلك الصيغة، تمّ التوصل الى طرح مشروع دستور الذي أضحى بعد المصادقة عليه دستوراَ معتمداَ حتى الزمن الراهن. بيد أنّ ذلك لم يبدد مخاوف

أراء

آراء خبراء

مؤسسات الدولة

وتابعت قرارها بصدها أخرى للحكومة والأجهزة الأمنية إذ صوتت بالإجماع أيضا على قرار يحد من صلاحيات الحكومة وأجهزتها تفتيش الهواتف الشخصية من دون توافر أمر قضائي مسبق يسمح بذلك نصا، وفشل إدارة الرئيس أوباما إنقاذ مشروعها للسلط على صلاحيات إضافية تقيد الحريات الفردية. واستندت المحكمة الى نص مادة التعديل الدستوري الرابعة التي تحضّن المواطنين من تلك الممارسات – التفتيش من دون إجازة قضائية.

كما قضت المحكمة العليا بطلان جهود الإدارة الأميركية إلزام العمال بغضوية نقابيتهم وتسيدي رسوم قرارها لدى إعتراضهم على توجهاتها السياسية؛ وقضت أيضا بحق المواطنين المناوئين للإجاض والتجمهر والاحتجاج على مقرية من المستوصفات الطبية التي يتمّ الاجهاض تحت سقفا بذرعية التمتع بحرية الرأي.

بين القرارات المثيرة للجدال صادقت المحكمة العليا على حق الشركات والمؤسسات الخاصة برفض ضم وسائل منع الحمل كجزء من برنامج الرعاية الصحية، كما ينص عليه «أوباما. كبير» بدافع أنها تتناقض مع المعتقدات الدينية لأصحاب تلك المصالح.

في المسائل الداخلية الصرفة، اصطلت العليا بقراراتها الى جانب السلطات المحلية في الولايات تعزيزاَ لسيادتها على قراراتها لدى تعارضها مع القرارات المركزية، ما أعاد عقاب الساعة الى الوراء بضعة عقود في مسألة صلاحيات الدولة المركزية لتطبيق بعض مواد قانون التصويت، مثلا، وأقرت بمعارضته النصوص الدستورية.

انحسار هيبة المحكمة المركزية تسارع وتيرة قرارات المحكمة العليا ومناهضتها توجهات الإدارة الأميركية الراهنة قوِّض مقام ووقار الأداء الحكومي والحق أضراداَ جمّة بسمعة الرئيس أوباما تحديداَ، ما ساهم في انخفاض معدلات شعبيته في استطلاعات الراي التي أجريت حديثاَ واعتبره أحدها «أسوأ رئيس أميركي على مدى 70 عاما».

تتالت الأخبار السيئة تباعاَ للرئيس أوباما مع إصدار يومية «انفسترس بيزنس ديلي» نتائج استطلاع أشرفت عليه يفيد بأن 59 في المئة من الأميركيين يحلّون الرئيس أوباما مسؤولية أزمة تقادم «الهجرة غير الشرعية» إلى الأراضي الأميركية؛ و56 في المئة يحلّونه مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في العراق نتيجة قرار الانسحاب؛ و 65 في المئة منهم يعتقدون أنّ إدارته جهد لإخفاء الممارسات والتدابير الخاطئة التي أقدمت عليها مصلحة الضرائب باستهدافها منظمات سياسية مناوئة لها في الرأي.

إمعاناَ في إحراج الرئيس أوباما والأداء الحكومي العام، أصدر معهد غالوب المشهور نتائج استطلاعات للرأي منتصف الأسبوع تشير الى أنّ 79 في المئة من الشعب الأميركي أعربوا عن اعتقادهم بأنّ الفساد يستشري في جميع الأجهزة الحكومية، مسجلاَ ارتفاعاَ بنحو 20 نقطة عن الآراء نفسها المستطلعة عام 2006، ما يجعل الولايات تحتل مرتبة متزفئة بين الدول المشهورة بالفساد. بالمقارنة، أفادت الاستطلاعات أنّ نسبة اليمينيين الذين يوافقون على قرار الانسحاب؛ و36 في المئة في 29 تمعدّد في المئة، بينما بلغت 36 في المئة في مطلع ولاية الرئيس أوباما. أما الكونغرس فلم يحظَ إلا بنسبة 7 في المئة من الرضى الشعبي، بينما حصدت المحكمة العليا نسبة 30 في المئة، وهي الأعلى بين المؤسسات الرسمية كافة.

وتفاتي نتائج الاستطلاعات مع انخفاض نسبة الأميركيين الذين يقرون بمركزية بلادهم في مجال الحريات الفردية المتاحة بين الشعوب الأخرى، وانخفض معدل الزهو بالامتيازات يمنهم الى نسبة 79 في المئة عام 2013 مقارنة مع 91 في المئة عام 2006 وفق إحصائيات معهد غالوب سالف الذكر.

تداعيات الانحسار

على المشهد الأميركي

النظرة الموضوعية الى ما يمور تحت سطح التحوّلات الأميركية تؤشر إلى هشاشة النسيج الاجتماعي بمعدلات مقلقة تفوق توقعات الكثيرون وتمثّل عوارضاَ في، انخفاض حدّ في معدلات مستوى المعيشة؛ تنامي القلق من تقلص مساحة الحريات؛ فضلا عن تصاعد معدلات الإحساس الشعبي بمساد الأجهزة الحكومية التي تتكاثر مكانتها باطوار.

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة الى تصاعد موجة الاحتجاجات لاسيما التي شهدها ولاية كاليفورنيا حديثاَ بإقدام نحو 200 مواطن على الترعض باجسادهم لسلام غير ثلاث حاقلات كانت تنقل «مهاجرين غير شرعيين» والإلقاء بهم على الجانب الآخر من الحدود المشتركة مع المكسيك، تعبيراَ عن مشاعر الإحباط التي تنتاب الطبقة الوسطى في المجتمع من الاولويات المقلوبة للفئة السياسية؛ منذكراَ بحادثة مربى البقر «بندي» في ولاية نيفادا وتصدى مسلحين من مؤيديه الى ممثلي الحكومة المركزية؛ فضلا عن توالي معلومات تقييد بتشكيل ميليشيات خصوصاَ من سكان الولايات الجنوبية، تكساس وأريزونا، تحوُب المناطق الحدودية المشتركة بحثاَ عن الموجات البشرية من المهاجرين غير الشرعيين.»

تصدّع النسيج الاجتماعي، على ما تدلّ التجارب التاريخية، لا يوقف تدهوره إلا خطوات وتدابير ترجاعية تبادر إليها الحكومات المركزية؛ أما تجاهل الامر فسيفؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات واندلاق الأوضاع من سيّء الى أسوأ – كما دلت تجربة القيص الروسي نيقولاس الثاني وسواه.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل سيبتعّد الرئيس أوباما عن بعض الممارسات التي جلبت له توبیخاَ من المحكمة العليا وانهباراَ في معدلات شعبيته بين المواطنين؛ الإجابة بالنفي هي الأكثر ترجيحاَ، لا سيما أنه أعلن عن نيته الإقدام على تعديل قانون الهجرة من جانب أحادي، في موازة تدابير أخرى وعد بها، مع إدراكه عدم تقبّل الشعب لها، ما سوف يؤدي الى تغذية مسببات الاحتجاج. يصعب الجزم بالمدى المزمي الذي يمكن الرئيس أوباما المضيّ نحوه، بيد أنّ الثابت هو عمق المضي في المسار الراهن من دون المجازفة بتداعيات سلبية تهدم البنية الحكومية والمجتمع عامة.